الحوكمة وأخلاقيات المهنة

أ.د. منصور مرسي

السنة 3 علم الاجتماع

المفهوم:

- الحوكمة أو الحكامة أو الحكم الصالح أو الحكم الرشيد من المصطلحات التي اشتهر تداولها في علم السياسة في العقود الأخيرة، حيث دعت الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عاشتها الشعوب والأمم في الفترات العصيبة إلى التفكير في ضرورة إيجاد طرق ونظم جديدة كفيلة بتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء والرفاهية للإنسان، بالإضافة إلى تحقيق مطالب الحياة الكريمة - العدالة - المساواة خلق فرص العمل، القضاء على الفساد (الرشوة - المحاباة - البيروقراطية - المحسوبية..) الحفاظ على الأمن على البيئة.. وغيرها من البرامج التي تعتمد على الشفافية وتتميز بالمساءلة وتتقيد بالقوانين والتشريعات وتتميز بالفعالية والمساواة في الحقوق والتساوي أمام القانون.

- وترتبط الحوكمة بالمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتتأثر بمحطيات داخلية وخارجية -

الداخلية: بناء المجتمع - نظمه - مقوماته - عاداته - تقاليده - تاريخه وثقافته - امكاناته البشرية والمادية، ظروفه السياسية والأمنية...

الخارجية: النظم والقوانين الدولية، الأوضاع الإقليمية والدولية وتأثيرات العالمية الثقافية والسياسية (العولمة) (حقوق الإنسان) (الحفاظ على البيئة) (المواثيق الدولية والاتفاقيات الملزمة) (المشاريع الدولية) (النزاعات الدولية)...

- كما تقترن الحوكمة بمجموع الإصلاحات التي تنتهجها الحكومات والدول والأنظمة والهيئات والمنظمات في شتى المجالات، باعتبارها الهيكلة والكيانات التي تقود وتنفذ سياسات التنمية والإصلاح، والكيانات التي يخول إليها تقييم ومتابعة مختلف البرامج التي تمكن من التأسيس لحكم راشد وصالح يضمن للشخصيات المعنوية والهيئات والمؤسسات وكذلك للأفراد والجماعات، ويؤسس العلاقات والمعاملات والنزاعات..

أنظر: مؤلفات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد - محمد ضيف درويش ص 6 دار النهضة العربية القاهرة مصر ط 17

محاضرة 2

• وتشمل مؤسسات الحكم الرشيد: الهيئات التشريعية، الانتخابية، القضائية، ص2

ويعتبر الإنسان أساس ومحور التنمية إذ يمكنه أن يؤسس الجمعيات والتنظيمات والكيانات التي يسمح بها القانون ليساهم في عملية قيادة التنمية وزيادة اسهام المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد، وهو بذلك يعتبر الحلقة المهمة في بناءه وترسيخ مؤسساته ومتابعة أطوار اصلاح منظوماته من خلال ممارسة دور المتابعة الرقابة والانجاز والإطلاع والإستشارة واقتراح الحلول المختلفة للأزمات والمشاكل المترتبة عن التنمية أو عن عدم التقيد بأهداف الحكم الراشد وبنوده وتعاليمه وتشريعاته.

تعتبر الرقابة والمعارضة والمنافسة النزيهة وسلطة الضبط والمساءلة والمساواة أمام القانون والشفافية واستقلالية السلطات والمتابعة المشاريع والإنجازات من بين أهم بنود الحكم الراشد بالإضافة الى توفير المعلومة والحق في الإعلام والمعرفة والتعلم، وسرعة تنفيذ الأحكام وتطبيقها.

• الدولة والمجتمع المدني: تعتبر الدولة الكيان العام الذي تتأسس فيه كيانات فرعية حكومة وولايات، برلمانات ومجالس وهيئات تشريعية وقانونية وإدارية وسياسية وثقافية ودينية واجتماعية واقتصادية، تتوزع مختلف الأدوار بين تلك الكيانات لتؤسس لمختلف القوانين والتشريعات والنظم والأحكام والتعاليم والبنود والتنظيمات التي يمكن من خلالها تسيير وتنظيم النشاطات المختلفة للفرد والجماعة وللمؤسسات والهيئات المختلفة التي تنشط في المجتمع، بحيث تؤطر عمليات التنمية وترافقها وتضبطها بما يتوافق مع أهداف الحكم الراشد وطموحات المجتمع ويلبي حاجات المجتمع.

ويعتبر في ذلك المجتمع المدني شريكا أساسيا ولزوما عليه أن يساهم في التأسيس لمبادئ الدولة ونظامها ودستورها وبناء هياكلها. ولمنازعة التنمية من خلال آليات الإستشارة والإنتخاب والنقد والحوار والتوعية والرقابة

ويقوم بتأمين الوسائل المساعدة على ذلك من خلال التنمية البشرية وانشاء الجمعيات والمنظمات التي تساعد الدولة على تنفيذ مشاريع التنمية وتحقيق الرخاء. فمثلا: لاستطاع الدولة كيان أن تقضي على الفقر دون مساعدة هيئات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تساعد على رصد ومتابعة برامج الدولة في هذا الإتجاه.

- متطلبات الحكم الراشد: وجود الدولة والتي يؤسسها المجتمع لأعلى
وكيان يجمع شعبا معين في مساحة جغرافية محددة.
أ) وجود النظام: بكل صوره المالي - السياسي، الدبلوماسي، الاجتماعي، الاقتصادي
الثقافي، الإداري، التعليمي، الأنظمة العامة والخاصة: ويتطلب ذلك وجود
هيئات تشريعية: برلمانية، دستورية ...
هيئات تنفيذية النظام: قوانين ووزارات و ...
هيئات رقابية: لضبط متابعة وتنفيذ القوانين والالتزام بها والعدالة
في تطبيقها ...
هيئات متابعة وتقييم وتطوير: لنقد الخلل والوقوف على الإخفاقات
واقتراح الحلول والبدائل لمعالجة الإخفاقات وتجهيل المسؤوليات
وتطوير السياسات، حتى يصبح من يؤسسون الأنظمة ويطبقونها
مسؤولون أمام الشعب حينئذ يمكن القول بأن ذلك الحكم راشد.

واقترح كل من بوت وكمان - وجول أبرباخ لتقييم وجودة الحكم أربعة معايير:
1 - مدى قدرة الحكومة على الإلمام بالمعلومات اللازمة.
2 - درجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات.
3 - طبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسساتها من جانب وجماعات المصالح والقوى المجتمعية من جانب آخر
4 - مدى تمكن الحكومة من تنفيذ قراراتها بفعالية ①

بالإضافة إلى ذلك يجب تحديد مجالات تدخل الدولة واختصاصاتها
- توزيع الأدوار والمهام والمسؤوليات وتحديد نمط التسيير - المركزي - اللامركزي
بالإضافة كذلك إلى حجم ومجال اختصاص سلطاتها ووضع الآليات التي تسمح لها بالتدخل
لضمان مصالحها وسير وتطبيق وتنفيذ سلطاتها، ووضع آليات المتابعة
والتنفيذ والرقابة والمساءلة وكذلك آليات اتخاذ القرارات لمواجهة المستجدات
والأمور الطارئة - أي المرونة والسرعة والفعالية وتعيين وسائل الدولة
بما يساعد على استمرارها وتكيفها مع التطورات الحاصلة في المجتمع وفي العالم
الخارجي. وهو ما يعني تحديد وتطوير قدراتها المختلفة للتأسيس لحكم
راشد يلبي طموحات الفرد والمجتمع ويساير تطوره ومجالات التنمية.

الإصلاح السياسي والحكم الرشيد أمين عواد المشاقبة / عبد الله داود علوي دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن 1433 هـ - 2012 م

ب) وجود السلطات بمختلف اختصاصاتها .

ج) وجود الهياكل والأجهزة والإدارات اللازمة لتشخيص الدولة وإثبات حضورها وفعاليتها وقربها من المواطن.

د) توفير آليات تجديد وعصرنة الدولة وآليات التداول على السلطة والإنتخابات وحرية التعبير وضمان حقوق الفرد والجماعة - الأقلية والأغلبية وضمان عدم وجود الفراغ القانوني والتشريعي لمختلف حالات النهوض والتطور بالإضافة إلى استحداث أجهزة مكافحة الفساد والرقابة وسيادة القانون واحترام قنوات التعبير وقنوات المشاركة في صنع القرار واحترام رأي الأغلبية ومبدأ سيادة الشعب وحماية المعارضة ووضع أولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وإعطاء الأولوية لبرامج التنمية والتكفل بحاجات المواطن وتجاوز الأزمات والقضاء على الفوارق والاختلالات وتوفير ظروف مثلى للدفع بعجلة التنمية .

هـ) اعتماد استراتيجية التكامل بين :

- برامج ومشاريع الدولة والمجتمع من خلال التكفل بتوفير الحاجات الأساسية والطارئة
- بين مقومات المجتمع اللغوية والدينية والاجتماعية والثقافية والتاريخية وبين التشريعات الصادرة والقوانين الملزمة وكذا مدى تطلعات الدولة وتشجيعها إلى التطور والازدهار والتفوق والريادة
- بين الإمكانيات والقدرات (البشرية، المادية ....) وبين الأهداف والبرامج المسطرة، فمثلا المجتمع الصناعي والتقني والعلمي يتطلب منظومات تعليم وتكوين وأهبة متدنية وطاقات شباب مؤهل .
- بين المواطن والمجتمع المدني والدولة وهياكلها ومؤسساتها حيث تخدم الدولة رفاهية المواطن ومصالحه، وليس مصالح البيروقراطية والأشخاص وكذلك يخدم المواطن والمجتمع المدني مصالح الدولة وأهدافها بإسهامه في تحقيق التنمية والعدالة والالتزام بالنزاهة والقوانين والثقافة ومشروعية الحصول على المكاسب بالطرق النزيهة والمتاحة القائمة على تساوي الفرص وتفادي الفساد والإخلال بالنظام العام والتقيد بالشروط العامة في الحصول على الامتيازات والمكاسب

تعتبر التنمية البشرية عملية مهمة في بناء حكم راشد وتتعلق بتنمية الإنسان، قدراته وإمكانياته، كفاءته ومهاراته بالإضافة إلى تنمية المجتمع وفئاته وتوفير الفرص المتنوعة في المشاركة السياسية والتعبير وضمان الحقوق المختلفة مثل حق الإنتخاب والتعبير والمعارضة زيادة على الحقوق الإجتماعية كالحق في العمل والصحة والتعليم والسكن وغيرها، وضمان متطلبات الحكم الرشيد بسلطاته المختلفة - التشريعية التنفيذية - القضائية..
كما تؤدي عمليات التنمية للفئات الإجتماعية ضمان المساواة والعدالة والنزاهة والموضوعية في التسيير والإدارة والتنفيذ...

أساسيات بناء الحكم الرشيد

يمثل الحكم الرشيد إطارا مثاليا لممارسة السلطة السياسية على قاعدة دستورية تختار القيادة التي تنفذ بنوده، ويتم التداول على السلطة بطرق شفافة تخضع للمساءلة وحكم القانون والعدالة والمسؤولية ويتطلب ذلك:

1 المشاركة: تقوم المشاركة على وجود مجتمع مدني يمثل شرائح وفئات المجتمع وتياراته ويشخص احتياجاته ومطالبه واهتماماته حتى يضمن التشريع والدستور مشاركة المجتمع المدني في ممارسة الأدوار السياسية والاجتماعية والاقتصادية خارج سلطة الحكومة وفي حدود مصالح فئاته، ويظهر هذا المجتمع في قيام اتحادات العمال والمستثمرين وأرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال وقيام الجمعيات والمنظمات المختلفة الممثلة للتركيب الإجتماعي بالمشاركة في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كحق أساسي يضمنه الحكم الراشد وتكفله الدساتير والقوانين ويكون ذلك الدور مكملا للمسؤولية التنموية العامة التي يتبناها نظام الحكم وبذلك تتم المشاركة الجماهيرية في الحياة العامة وفي ممارسة الحكم الرشيد، وقد حدد "ليونارد بيندر" وزملاؤه أزمات التطور السياسي في كتاب "الهوية - الشرعية - المشاركة - التوغل - الانتشار" وبذلك يقتضي الحكم الرشيد استقرارا وتطورا سياسيا - ومساواة ومشاركة جماهيرية في الأنشطة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية...

2 - الشرعية: تستمد الشرعية السياسية من التفاعل بين السلطة والمواطن والقبول الطوعي للمواطن للسلطة والثقة بها في قيادة عمليات التنمية والإدارة والتشريع... وتستلهم الشرعية من تطلعات الجماهير ومساندتهم للسلطة.

* مصادر الشرعية:
أ- الأعراف والتقاليد الاجتماعية والدينية.
ب- الحاكم الذي يمثل الشخصية الكاريزمية والتاريخية
ج- العقلاني القانوني الذي يظهر بشكل شفاف طرق الحصول على الشرعية

(1) غسان سلامة نحو عقد اجتماعي عربي جديد بحث في الشرعية الدستورية بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1984 ص 93

ويرى "مالكس فيبر" أن شرعية الحكم تستمد من رضا المواطن عن هذا الحكم والنظام القائم وينشأ عن هذه الشرعية استقرار الحالة التعاقدية بين الحاكم والمحكوم بينما يرى "هوريس دي غرجي" أن القبول الاختياري والعميق للنظام والحكم والسلطة هو أساس الحكم الرشيد وليس الإكراه والضغط والإكراه والترهيب والترغيب الذي من شأنه أن يضعف المشاركة الطوعية في ممارسة الحقوق والقيام بالواجبات، بينما يرى "دافيد ابستون" أن اليقين والحق هما معهد الشرعية حيث أن اليقين بمطابقة القبول لاختيارات ومبادئ وأخلاق المواطن من جهة والحق في الممارسة السياسية هي السبل الصحيح للتغيير من جهة أخرى كفيلان بدفع المواطن والمجتمع المدني للمشاركة السياسية. ① ويضفي على الحكم الشرعية المطلوبة وملاحيتها ويكلف المواطن بالطاعة، وهذا يجعل المعارضة عبارة عن وجهة نظر جديدة ومغايرة في كيفية تحقيق المصلحة العليا للدولة وللمواطنين واحيانا تختلف عن آراء السلطة.

3 الشفافية: تعد الشفافية من أهم متطلبات الحكم الراشد وهي صورة من صور مكافحة الفساد، وتقضي بإطلاع الجماهير على كيفيات إدارة الدولة من قبل السلطة وعلى السياسة العامة المنتهجة وتتلخص الشفافية في كيفيات مكافحة الفساد وتبني "مونتسكيو" بفصل السلطات في ممارسة الحكم حتى تتحقق الشفافية ويتم الفصل بين القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي. وتمكن الشفافية من مساءلة السلطة السياسية، وتوثيق السياسات والقرارات والإنجازات ومكافحة الفساد وتساعد على بناء الثقة والمصداقية.

4) النظام الانتخابي: يعتبر النظام الانتخابي وسيلة أساسية في بناء حكم راشد يمقراطي ونزيه يحظى بالقبول والثقة والمصداقية ويسانده المجتمع المدني ويشارك فيه ويدعمه. إذا ما كان النظام الانتخابي دوريا نزيها ونظيفا، سواء كان هذا النظام يعتمد على الدوائر الانتخابية التي تتطلب الفوز بأغلبية الدوائر والأصوات، أو النظام النسبي الانتخابي حيث تعتبر الدولة كلها دائرة واحدة تعتمد فيها قاعدة تمثيل للوائح الانتخابية أو للأحزاب أو للأحرار والممثلين المجتمع المدني الذين ترشحوا للوغ المجالس النيابية والشعبية ويتطلب هذا النظام الوصول إلى الحد الأدنى من أصوات الناخبين للفوز بمقاعد نيابية وتعتبر البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب أساس المفاضلة بينهم وليس مزايا المترشحين ومراكزهم.

وتعتبر الأنظمة الانتخابية الشعبية والحزبية - البرلمانية وغيرها أساس بناء الحكم الراشد.

① خميس عزاوي، اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة على تجربة الجزائر، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط 1 2007 ص 21

② Governance and Development-World Bank-1992 Washington p. 3

محاضرة 4 أ تابع أساسيات الحكم الراشد.

Top

المساءلة: تتطلب عملية بناء الحكم الراشد وجود آليات مساءلة لضبط أداء السلطة وتقويمها، وتبدأ المساءلة من البدايات التأسيس لهياكل الحكم الراشد ومختلف العمليات وتتعدد أساليبها ووسائلها كما يخول القانون والدستور لهيئات و ممثلين ومسؤولين لممارستها، وقد تتم من خلال التقارير وعروض الحال والتقييمات المستمرة التي تعرض على الهيئات المختصة لمراقبة سير الممارسات والأنشطة والسياسات والإنجازات وكيفيات التعامل مع الأزمات والقضايا المختلفة ولإعداد لوائح مساءلة للمسؤولين والسياسيين والرؤساء ومختلف أجهزة الإدارة والسياسة والقضاء والسلطات التشريعية لمساءلتها لتمكينها للمواطن من معرفة ومتابعة مراحل وكيفيات مزاولة الحكم وتنفيذ السياسات. وخضوع المسؤولين وأصحاب القرار والمناصب للمساءلة يساهم في إصلاح هياكل الحكم ووسائل ممارسته، وتتم المساءلة في مجالات عديدة منها.

أ) المساءلة التنفيذية: وتتعلق بالجهاز التنفيذي - الحكومة - الوزارات و مختلف الإدارات والأجهزة التابعة لها بهدف تعزيز التدابير الوقائية [1] وتتم من خلال آليات منها استجواب النواب ومتابعة ومساءلة وتقييم أو المساءلة أمام البرلمان وفي الدوائر الحكومية.

ب) المساءلة التشريعية: حيث يقوم البرلمان بمساءلة الحكومة، والمعارضة ويعتبر أعضاء الحكومة مسؤولين أمام البرلمان الذي له الحق في حل الحكومة وإسقاطها ومحاسبتها. ومراقبة الفساد والتسلط وتفشي الظواهر السلبية مثل التزوير وشراء الذمم والمناصب والرشوة. وقد تتم المساءلة التشريعية أمام الجمهور من خلال المتابعة العملية على وسائل الإعلام أو الاتصال الإلكتروني الذي يسمح له بطرح أسئلته وآراءه ومن الطبيعي أن يساءل الحكومة لأنها وضعت برنامجها أمام البرلمان للمصادقة عليه حيث يتوجب عليها مساءلتها ومراقبة مدى التزامها بتنفيذ تلك البرامج ومدى بلوغها والإختلالات التي وقعت فيها حفاظا على الحكم الصالح.

ج) المساءلة القضائية: تتعلق بمراقبة ومساءلة الأجهزة القضائية عن نزاهة تطبيق القوانين وعدم التعسف أو التقصير والنزاهة وكذلك المساواة أمام القانون بين المسؤول والمواطن بالإضافة إلى آليات الإرغام المشروع لتنفيذ أحكامها، وهو نوعين: توجيه الإتهامات والتهم للمسؤولين وتأسيسها على هذه العمليات القانونية والموضوعية التي تدافع عن الحكم الراشد وتؤسس له.

[1] ناصر عبد الناصر طاهرة الفساد، دار الهدى دمشق ص 40.

كما يمكن للأجهزة المختلفة في الدولة أن تنظم وتبرمج المساءلات للأجهزة الإدارية والتسيير والاختلال الأجهزة التي تكون مسؤولة أمام الهيئات التابعة لها أو التي يخولها القانون لمتابعة أنشطتها وتقييمها حفاظا على استمرار النزاهة والمساءلة والحفاظ على قواعد بناء حكم راشد.

استراتيجيات بناء الحكم الراشد.

- نشر الثقة: بين مختلف الهيئات والأجهزة وبين المواطن ونظام الحكم من خلال تعزيز الشفافية والنزاهة واستقلال السلطات والتقيد بمجال اختصاصها، كما يدل الحكم الراشد على قبول المواطن وانخراطه في الخدمة العامة من جهة ومبادرة السلطة لخدمة المواطن والتكفل بتوفير الحياة الآمنة والمستقرة وتجنيبه المخاطر وذلك بإعداد المشاريع العملية وليس المشاريع الانتخابية والسياسية والالتزام بها وقبول المساءلة والمحاسبة. من أجل بناء جسور الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة.

ويكون ذلك من خلال - تحقيق العدالة في توزيع الأعباء والتكاليف العامة.
- العدالة في الحصول على الحقوق دون تمييز.
- جودة الخدمات والسرعة في تقديمها.
- الحفاظ على الملكية العامة وحمايتها.
- الكشف عن مصادر الأموال وشفافية الإنفاق العام.
- سن القوانين والأخلاقيات المهنية لكل نشاط ومهنة

- تمكين المرأة: مشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية الخ، الاجتماعية وعمليات التنمية.
- مساعدتها على اختيار المشاريع التنموية الملائمة
- توفير الحماية والخدمات ونبذ التمييز والتهميش وإعطائها حقوقها الأساسية وإعدادها للمشاركة في عمليات التنمية
- توسيع دائرة التمثيل والاستشارة للمرأة بما يستخص امتهاماتها واستغلالها وخصوصياتها وتفعيل دورها ومشاركتها حسب قدراتها في التنمية.

* الإصلاحات الاقتصادية والاستشرعية والإدارية... التي تمكن من مسايرة التطورات الحاصلة على الساحة الدولية والمحلية في مختلف المجالات بهدف إعداد قواعد الحكم الراشد.

① منذر خداد "الحكم الرشيد المشاركة" - الحوار المتمدن العدد 64 / 2007 ص 8.

محاضرة (5) الحوكمة وأخلاقيات المهنة

عناصر الموضوع

أسباب نشأة علم الاجتماع السياسي

1) الشفافية: تعتبر الشفافية من أهم دعائم الحكم الرشيد وحوكمة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. وتقوم على إعلان السياسات والمناهج والخطوات والتدابير المعمول بها لتنفيذ المشاريع والمهام حتى تظهر للعلن ولا تكون غامضة ومنتشر عليها، وحتى تخضع للمتابعة والرقابة، والشفافية تعني لغة أن يرى ما وراء الشيء، وهي مستوحات للدلالة على الإطلاع على ما وراء السياسات والمهام والأعمال حتى تكون مطابقة وملازمة للتخطيط والبرمجة..

وبذلك يمكن للمواطن متابعة وضع السياسات العامة؟

تقتضي الشفافية أيضا الفصل بين السلطات والتزام تخصص كل سلطة وعدم تداخلها، والفصل بين قطاعات الدولة والخواص، ومن الذين نادو بفصل السلطات "مونتسكيو" حيث برر ذلك بقدرة المجتمع على التمييز بين السلطات والنفوذ والقطاعات لتنظيم الرقابة ومتابعة كل قطاع.

وتتطلب الشفافية أيضا:

* توفر المعلومات والبيانات ونشرها في حينها وبالقدر الكافي وتوثيقها.
* نشر التقارير الدورية للمراكز والهيئات المختصة بالمتابعة.
* إطلاع الجماهير على مسار تنفيذ السياسات والبرامج وكل العراقيل والعوائق
* تحميل المسؤوليات وتعيين نقاط الفساد والفشل وتوثيق المعاملات

2) المشاركة: تعتبر المشاركة من العمليات المطلوبة لتأسيس الحكم الرشيد وتقتضي بمشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار سواء عن طريق الاستشارات الشعبية أو الاستفتاء والانتخاب، وتمثيل مكونات المجتمع في الهيئات والمنظمات والجمعيات، وكذلك في الأجهزة الحكومية من مجالس منتخبة وبرلمانات وأجهزة تشريعية وتنفيذية.

وتلزم عملية المشاركة ضمان القوانين والتشريعات الملزمة بمشاركة المجتمع المدني بكل مكوناته في العمليات السياسية والتنموية وفي ممارسة الرقابة..

جيمس أندرسون صنع السياسات العامة: ترجمة عامر الكبيسي عمان 1996 ص 69.

(و)

3 الشرعية: إن اكتساب الشرعية من قبل أجهزة الحكم أو النظام الحاكم أو السلطة والدولة يقتضي الخضوع من قبل المجتمع الذي اختار تلك السلطة أو النظام.. حيث تبنى حينئذ الثقة والتعاون والانسجام بين المجتمع المدني وقيادته وتعتبر الشرعية أساس يتطلع له المواطن والجماهير (٨).

ويمكن أن تستمد الشرعية من مصادرها.

P * المصدر التقليدي: التقاليد. الأديان - الأعراف

* المصدر الكاريزمي: الشخصية الكاريزمية التي يكون فيها الشخص أو الحاكم نفسه مصدرا للشرعية، باستصدار القرارات والأحكام التي تؤسس لمبادئ الدولة والحكم الرشيد.

ج * المصدر العقلاني: ويتعلق بالقوانين والسياسات والتشريعات التي تفضي عن طريق الانتخاب أو التوريث أو تقاسم المناصب لتولي السلطة، وبذلك تعتبر مخرجات تلك الطرق هي الوسيلة الشرعية التي تؤسس لقواعد مزاولة الحكم وتؤسس لحكم رشيد.

ويعتبرها كس قبير أن النظام الحاكم يكون شرعيا أو صالحا وراسخا عند الحد الذي يشعر فيه المواطن بالرضا عن هذا النظام وليس بالإكراه والضغط والإلزام بالخضوع وقبول النظام أو الترهيب والإغراء والرشوة،

ويلزم عملية الشرعية قبول مبادئ اكتسابها وقبول مبدأ التداول على السلطة وفسح المجال لممارسة المعارضة البناءة التي تقوم على تقييم الإنجازات وكيفية ممارسة السلطة ومزاولة الحكم والمساءلة.

١٨ تم توقيع عقد اجتماعي بين حمد بن خليفة الشرعية السياسية في دولة قطر

محاضرة رقم (7) الحوكمة تابع أساسيات بناء الحكم الرشيد.

4) الإنتخابات: تعد الإنتخابات وسيلة ديمقراطية تدل على مستوى النضج والعقلانية في التداول على السلطة وممارسة الحكم الرشيد، وتمثل أسلوبا لمشاركة الجماهير في اختيار وبناء نموذج السلطة من خلال مبادئ الاقتراع.
وهناك تنظيم للعملية الإنتخابية يقوم على تحديد:
- صفة الناخب ممن يبلغون سنا معينا ويتمتعون بحقوق المواطنة
- صفة المترشح للإنتخابات ممن يستوفون شروط الترشح التي تحددها النظم والقوانين
- عدد المقاعد حسب التقطيع الإداري أو الديمغرافي أو السياسي المعمول به في بلدها.
- كيفية تحقيق الفوز حسب الأصوات أو القوائم الإنتخابية للمترشحين أفرادا أو أحزابا
- كيفيات إعلان النتائج والإقرار بها من قبل هيئات الرقابة أو التشريع.
- كيفيات دراسة الطعون أو حالات التزوير وغيرها والفصل فيها.
- كيفيات تنصيب الفائزين لمباشرة مهامهم وتحملهم المسؤوليات الجديدة.
وهناك مؤسسات محلية وإقليمية ووطنية يتم تنصيبها لمتابعة وإنجاح الإستشارة الشعبية وتوفير الإمكانيات البشرية والمالية واللوجستية اللازمة وتحديد المواعيد الإنتخابية وفق الرزنامات المعدة مسبقا لحل المجالس المنتخبة عند انتهاء العهدة والمدة المسموح بها في شغل المناصب والمشاركة في المجالس المنتخبة.

والعملية الإنتخابية يجب أن تستوفي شروط النزاهة والشفافية والمصداقية ويجب توفر الثقة بين المنتخب والنظام الحاكم كما يجب على المنتخبين أن يلتزموا ببرامجهم الإنتخابية التي أعلنوها وفق حملاتهم الإنتخابية، بالإضافة إلى الإقرار بدور المساءلة في تقييم أي نشاط للمنتخبين.

5) المساءلة: تعتبر المساءلة من الآليات الفعالة في متابعة أداء السلطة وتقييم نشاطها خلال فترة من الزمن، وتكون عملية المساءلة قانونية تنفذ متى استدعت الضرورة ذلك، ومن قبل جهات وأجهزة يخول لها القانون مساءلة أجهزة أو مسؤولين في مراتب مختلفة.
تنتج المساءلة متابعة أداء المجالس والحكومات والهيئات التنفيذية الإدارية والسياسية وما لها تقدمه من قبل منتخبين أو أجهزة مختصة.

محاضرة 06

أنواعها: أ) المساءلة التنفيذية وتتعلق بمساءلة الأجهزة الحكومية التي تمثل الجهاز التنفيذي والمساءلة بمثابة متابعة ورقابة وتقييم للسياسات والبرامج والمشاريع التنفيذية، كما تمثل المساءلة أساسا لمحاسبة التجاوزات والتقصير أو لكشف الفساد والمحسوبية والغش والتواطئ في الجهاز التنفيذي.

ب) المساءلة التشريعية: وترتبط بالأجهزة التشريعية التي تقر القوانين وتشرع للدساتير والنظم التي تسير عليها الدول وغالبا ما تقترن بالبرلمان.

والأجهزة الحكومية مسؤولة أمام البرلمان وتخضع للمساءلة حيث يجوز له إسقاط الحكومة ومحاسبة أجهزتها على الفساد أو التقصير أو التغول أو التزوير أو تغرير الأمة سوى التبرير وتنفيذ السياسات والبرامج، وتتبع بعض الدول المواطن متابعة بعض جلسات المحاسبة للحكومات من قبل البرلمان على المنصات الإلكترونية كما تفتح له المجال لطرح الانشغالات والتساؤلات وتقديم الشهادات.

وتعتبر الرقابة البرلمانية أعلى درجات الرقابة في الدولة والضامن أو الكامن أو العمود الأساسي للرقابات الأخرى مثل الرقابة القضائية والإدارية.

ج) المساءلة القضائية: تمارسها المجالس القضائية وأجهزة العدالة وتكون المساءلة من قبل القضاة واستقلاليته ويمكنها أن تكشف عن الخروقات في الأجهزة التنفيذية والتشريعية أي في تطبيق القوانين والالتزام بها في إبرام الصفقات وتعيين المسؤولين والالتزام بالنصوص والمواد والأحكام والتعليمات المنظمة لأجهزة الدولة وإدارتها.

وتعتبر المساءلة القضائية ركنا أساسيا في بناء الحكم الصالح حيث يبقى المواطنون والمسؤولون سواسية أمام القانون ويبقى القانون فوق الجميع.

محاضرة (07)

مرتكزات الحكم الرشيد.

يرتكز الحكم الرشيد على قوانين ومبادئ وممارسات وعمليات تنظيمية تؤسس للنزاهة والشفافية والعدالة والديمقراطية، حيث تضمن الحقوق وتحمي المطالع والمكتسبات.

1/ **الديمقراطية**: تعتبر الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يعتمد منظومة قيم تكرس سيادة الشعب وحكمه للدولة عن طريق آليات شفافة ومنظمة، وتكرس أيضا حق الإختلاف والتعبير والمعارضة وحكم القانون والمساواة وتتعلق أيضا بإرادة الشعب في تنفيذ الحكم وممارسته.

مقتضياتها: المساواة - حق الاختلاف - العدالة - النزاهة - حق الإنتخاب - حق تقرير المصير - حرية المعتقد - حرية الإنتماء السياسي، حرية الإعلام - المسؤولية - التسامح - فصل السلطات - التداول على السلطة - المساءلة الرقابة - ضمان وحماية الحريات والحقوق - احترام رأي الأغلبية - احترام رأي الأقلية - حق المعارضة..

2 **النظام الديمقراطي**: يتعارض النظام الديمقراطي مع الأنظمة الفردية أو أنظمة الأقلية حيث يكون مصدر السلطة هو الفرد أو أقلية في المجتمع، فالحكومات الفردية الملكية المستبدة - الملكية المطلقة - الديكتاتورية أو حكومات الأقليات (الأرستقراطية) أو حكم فئة أو أقلية في المجتمع، تنحصر السلطة في يد فئة قليلة دون الفئات الإجتماعية الأخرى حيث يتم السيطرة على السلطات بالإنقلابات وقوة السلاح والقوة القاهرة للشعوب، والنظام الديمقراطي هو النظام القائم على التداول على السلطة وينبع من الإستشارات الشعبية الواسعة التي يبدي الشعب فيها رأيه ويختار ممثليه، بالإضافة إلى الإلتزام بقواعد النظام الديمقراطي القائم على الإرادة الحرة للجماعة بالطرق الشرعية التي لا يتخللها التزوير وشراء الأصوات والولاءات وعدم الإلتزام بالقانون والعودة إلى الحياة البدائية القائمة على القهر والتهديد والإرهاب لإرغام المنتخب على اختيار ممثلين غير شرعيين، ويعتبر نظرية العقد الإجتماعي لجون جاك روسو مثال على الإستعمال من الطابع البدائي في توفير حاجات الإنسان والمجتمع وهنا الحاجة إلى التنظيم والحكم والسلطة والحرية والمساواة.. إلى عقد اجتماعي يوفر لهم تلك الحاجات ومن ذلك العقد تنشأ الدولة كشخص معنوي مستقل عن الأفراد المكونين له، من أجل ذلك تعاقد الأفراد على إنشاء مجتمع سياسي حديد يخضع لسلطات عليا تتمثل في الإرادة العامة للجماعة حيث يتنازل فيه الأفراد عن حرياتهم

ج. محمد محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة - دار النهضة العربية 1997.

الطبيعية للمجموع وليس لتحقيق ذاته مقابل الحصول على الحريات المدنية، وتتكفل الدولة بحماية الحقوق والدفاع والعدالة والمساواة وتطبيق القانون.

تعارض الديمقراطية مع مبدأ توريث الحكم والحكم مدى الحياة. ومع عدم التداول على السلطة بشكل سلمي، والانقلابات البيضاء أو العسكرية المسلحة والاستقواء بالقوى الخارجية والتمويل الخارجي للانتخابات للوصول إلى الحكم، كما تتعارض مع العمالة والخيانة والولاء لغير المجتمعات التي يمارس الحكم فيها.

تقتضي الديمقراطية أيضا:

3 الإصلاح السياسي الذي يكرس حكم المجتمع وتمثيله في كل هياكل الدولة وإنشاء المؤسسات والهياكل الإدارية والسياسية والانتخابية وهياكل العدالة والرقابة والمساءلة والنزاهة التي تضمن تطبيق القانون والالتزام بالدساتير وتحد من التشريعات الظرفية الضيقة التي تخدم مصلحة الطبقة الحاكمة حيث تلجأ إلى سن القوانين وتغيير الدساتير بما يخدم بقاءها في الحكم وضمان مصالحها على حساب مصالح المجتمع والشعوب، وتلغي المواد والقوانين التي يقوم من خلالها منتخبو الشعب بمساءلة الحكومات والمسؤولين على اختلاف مستوياتهم وسلطاتهم على مرد الدولة.

وترتبط الدولة والحكم الرشيد بالمؤسسات العريقة - الدستورية (التشريعية) والقضائية والتنفيذية وبالتنمية البشرية المستدامة القائمة على إعداد الفرد سياسيا على تقبل المساءلة والتشبع بالشفافية والنزاهة وخدمة المبادئ العامة والأهداف الإستراتيجية للدولة والمجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو والتطور والازدهار وحماية المكتسبات.

... الفقر و المرض و العراقات و أشكال الإستغلال الوحشية.

محاضرة 08 للوكالة — معوقات محاربة الفساد

1- تداخل المصالح العامة مع المصلحة العامة وتغلغل أصحاب النفوذ.
2- شخصية السلطة وعدم الفصل بين العام و الخاص.
3- نقص التشريعات.
4- الجمع بين الوظيفة العامة و العمل التجاري.
5- غياب المعايير في إختيار القيادات الإدارية.
6- انتشار ثقافة الفساد و آليا تها.
7- نقص ثقافية المعلومات و عمليات منع القرار.
8- إهدار المال العام و ضعف المؤسسات السياسية.
9- ضعف الأجهزة الرقابية و عدم إستقلالها.
10- " الرقابة البرلمانية لعدم وجود البرلمان المنتخب النزيه الذي هو جوهر الديمقراطية وأساس الحكم الراشد.

إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دخلت الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ 14 ديسمبر 2005 وتشكل هاته الإتفاقية خطوة مهمة في حركة مكافحة الفساد بين جميع أنحاء العالم حيث تندرج تحت هاته الإتفاقية إلتزامات لجميع الدول بالعمل على تجريم الفساد بجميع أشكاله وتشكيل ودعم المؤسسات العاملة على منع حدوثه وملاحقة مرتكبيه و العلم أن الفساد له إرتباط وثيق بالجريمة المنظمة و المخدرات و التجارة بالبشر و الإرهاب وتهريب الأسلحة وتبييض الأموال وهو غير الشرعية وإساءة إستعمال السلطة.. وله آثار مدمرة سياسيا واقتصاديا وهو يهدد الأمن و السلم داخل المجتمع و يوسع مكافحة الفساد أن تعطي دفعة هائلة للنمو الإقتصادي وتخفيض عدد الفقراء في العالم وتنص الإتفاقية على إنشاء هيئة دولية لمكافحة الفساد المادة "60 من الإتفاقية" وهناك تنسيق دولي لمحاربة جرائم الفساد تسليم المجرمين وتبادل تقنيهم أينما كانوا كما تتضمن تدابير منع تبييض الأموال "المادة 14" كما تتضمن المادة 43 على تعاون الدول الأطراف في المسائل الجنائية وتنص على أساليب التحري الخاصة وتدابير إسترداد الممتلكات والمصادرة وتنص الإتفاقية هي "71 مادة" وجدير بالذكر أن الجزائر إنضمت إلى هذه الإتفاقية و أصبحت ملزمة بتنفيذ جميع بنودها بإعتبارها جزء من القانون الدولي

سواء فإن هذا الإتفاق يتلاشى بمجرد الخروج بعض تساؤلات عن تعريف الفساد
ته وبين أسبابه ومدى إنتشاره.

* منهم من يتناول الفساد على أنه ظاهرة تسود كل المجتمعات في سياساتها بينما
التعريفات على تضييق الفساد باستخدام أسس مختلفة تنتهك إقتصاديات
العام والواقع أن الكشف عن الفساد إرتبط في كثير من المجتمعات خاصة الدول النامية
بوفاة السياسيين الذين ينظرون إلى السياسة على أنها عمل تجاري كغيرهم من أعمال الصراع
ل الصالح بين المسؤولين ولقد إنتشر الفساد بصورة كبيرة في المجتمعات النامية
لا توجد شفافية و لا رقابة قبل لمانية ولا رقابة قضائية ولا يسمح بها
سلل الفساد إلى سائر الأنظمة نتيجة سوء تنظيم الدولة والجهاز الإداري فأصبح
ظمات سياسية تفرض العديد من الأزمات الإقتصادية والإدارية والسياسية في كثير من المجتمعات
ن أنه يعوق التنمية ويؤدي إلى فقدان الثقة في الحكومات.

أهم صور الفساد: تتمثل أهم صور الفساد في الإنحراف
إستغلال النفوذ و الغش و سوء الإدارة و سوء إستغلال الوظيفة و الرشوة
إختلاس الأموال العمومية و الإهمال و الثراء غير المشروع من المال العام.
الدخول في صفقات مشبوهة، الحصول على عملات بدون وجه حق.

* وتتعدد أسباب الفساد منها: * عدم وجود تشريعات رادعة و غياب الشفافية.
عدم وجود معلومة لمحاكمة الوزراء و المسؤولين.
وجود ثغرات في الكسب غير المشروع. * غياب أو ضعف الأجهزة الرقابية
عدم إستقلالها.

عدم الإبلاغ الفاعل عن جرائم الفساد إضافة إلى سوء الإدارة.
رغم أن الأمم المتحدة وضعت إتفاقيتان مهمتان هما: "إتفاقية مكافحة
الجريمة المنظمة" و "إتفاقية مكافحة الفساد في ديسمبر 2003.
رغم مصادقة الدول العربية عليها مثل "الجزائر".

وهي منظمة تعنى بمكافحة الفساد وتعرف
منظمة الفساد بأنه سوء إستغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية وتملك
هذه المنظمة أكثر من 100 فرع في 100 دولة لذلك فهي تعد رقما مهما في مجال
مكافحة الفساد عالميا ويقول رئيس المنظمة في كتابه "شبكة الإرهاب" أنه توصل خلال
مله مع أموال ربع قرن في البنك الدولي إلى أن الفساد يمثل الشر الأساسي
عصرنا وأن يتغلغل في كل مكان ولابد من مواجهته عالميا لأن آثاره
وأنه حاضر في كل مكان

محاضرة 09 (P)

حوكمة الشركات

تقتضي آليات لحوكمة ترشيد عمليات التسيير والإدارة والاستعمال والاستثمار والقضاء على سبل الفساد بكل أنواعه، كما تتطلب عمليات النمو الكفاءة اللازمة في إدارة الموارد البشرية وترشيد النفقات المالية واستغلال الإمكانيات والوسائل والقدرات الاقتصادية على الوجه الصحيح والأمثل.

يتطلع المجتمع إلى بناء اقتصاد قوي يكفل لمكوناته تحقيق الثروة والرخاء والتوزيع العادل للموارد والتقليل من نسب البطالة والفساد والفقر... ويعتبر النسيج الاقتصادي أحد أهم السبل التي تساعد على ذلك، حيث تسعى المجتمعات إلى انشاء المؤسسات والشركات المنتجة والمستقلة والمستثمرة والتي من شأنها أن تخلق الثروة وتنتج ديناميكية اقتصادية قادرة على امتصاص البطالة وعلى الاستثمار والمنافسة والتطوير والابتكار ولا يتأتى ذلك إلا من خلال:

- حوكمة علاقات العمل
- حوكمة التسيير
- حوكمة الإدارة
- حوكمة الاستثمار
- حوكمة الشراكة
- حوكمة نظم الرقابة
- حوكمة تطبيق القوانين والإجراءات والتعليمات داخل الشركات وبين المتعاملين.
- حوكمة نظم الإعلام والاتصال والنظم المعلوماتية ونظم الاستثمار

بالإضافة إلى الحفاظ على بيئة العمل وتوفير الظروف والشروط الأساسية المناسبة للأداء والعمل.

- **حوكمة علاقات العمل:** تتطلب عمليات بناء شركات ومؤسسات قوية ومنتجة ومتطورة مسايرة التطورات الاقتصادية الحاصلة، والتي تتطلب علاقات عمل نموذجية قائمة على توزيع المهام وتحميل المسؤوليات، بالإضافة إلى الفصل بين المهام والحد من تداخل المصالح، والانضباط والتنسيق والاستشارة والتقيد بالمراسيم والتعليمات والأحكام المعمول بها لضبط علاقات العمل بين الرؤساء والمرؤوسين بين العمال، بين المؤسسات والمتعاملين (الشركاء - الموردين - الممولين، الوكلاء الزبائن).
- **حوكمة التسيير:** تقتضي عمليات الحوكمة الاقتصادية بناء نظم تسيير الشفافة والموضوعية، القابلة للتجديد والتطور ومسايرة التحولات الاقتصادية والخاضعة للرقابة والمسؤولة حتى يتم ترشيد النفقات وتوفير الإمكانيات والوسائل اللازمة لنشاط المؤسسة الاقتصادية

3) حوكمة الإدارة: يستلزم بناء نظام تسيير إداري مناسب وفعال للشركات استحداث مناصب إدارية متخصصة وذات كفاءة في إدارة شؤون الشركة في الحالات الطبيعية وفي الأزمات، وتتطلب أيضا الليونة والسرعة في اتخاذ القرار والفعالية في المتابعة وجمع المعلومات عن مختلف المعاملات الإدارية والعلاقات مع وحدات الشركة والشركات الخارجية والإدارات الحكومية، بالإضافة إلى توثيق وأرشفة المعاملات الإدارية وتطوير طرق المعاملات الإدارية، ثم القضاء على طرق التقاعس والفساد الإداري وعلى البيروقراطية وأساليب التواطؤ والمحاباة وتدخل الإدارة في مصالح الوحدات الأخرى وفق الرغبات والمصالح الضيقة.

4) حوكمة الاستثمار: تتطلب حوكمة الاستثمار استحداث آليات جديدة ومناسبة للقيام بعمليات الاستثمار، من خلال توفير الأموال والأطر القانونية والإمكانيات البشرية والوسائل التقنية للاستثمار وفق متطلبات وتحديات السوق والمنافسة، ورسم أهداف الشركة وفق المصالح الاقتصادية للوطن ومصالح الشركة ومصالح المساهمين في الاستثمار ومصالح العمال والزبائن ومن أولويات الحوكمة الاقتصادية للشركات القيام بعمليات استثمارية من شأنها أن تستغل الإمكانيات والثروات المحلية وتثمينها ~~كمواد~~ حتى لا تسوق في الأسواق الخارجية كمواد أولية بخسة الثمن. ومن شروط الاستثمار الجيد: إعداد الكفاءات البشرية الفنية والمختصة.

- حصر وتحديد الإمكانيات والقدرات المختلفة
- بناء استراتيجية استثمارية
- تحديد الأهداف من الاستثمار (القضاء على التبعية الاستغلالية وتوفير المنتوجات)
- وضع جدول زمني لعمليات الإنجاز والإنتاج والتسويق.
- بناء سلم تقييم للمتابعة والمراقبة والمساءلة.

5) حوكمة اتفاقيات الشراكة: تعتبر الشراكة الاقتصادية من أهم طرق الحصول على التمويل وعلى تقنيات الإنجاز والخبرة والأسواق وغيرها، ويتطلب ذلك مهارة إعداد دفتر شروط ومفاوضات تضمن حق الشركات في الإدارة والرقابة والتمثيل والمتابعة والتقييم والحصول على الحقوق والأرباح وتحمل عواقب الاستثمار

* حوكمة نظم الرقابة:

تمكن عمليات الرقابة من متابعة عمليات تطبيق الأحكام والقوانين والتدابير المعمول بها وكذلك التفتيش لكشف الإنحرافات ومجاورة انجاز المشاريع وتحقيق الأهداف المسطرة في برامج الإستثمار والإدارة.

وتتعلق حوكمة نظم الرقابة بعمليات:

التنقيب - التفتيش - الفصل في النزاعات - تحميل المسؤوليات - الضبط التقويم - والتوجيه والإرشاد

وكلما كانت نظم الرقابة فعالة وموضوعية ونزيهة وغير تابعة (أي مستقلة) ومرورا دائمة، كلما أدى ذلك إلى التزام المستثمرين والزبائن والممولين والإداريين والشركاء في مختلف الأعمال من الالتزام بالمهام وتحمل المسؤوليات.

* حوكمة تطبيق القوانين والإمتثال للإجراءات والتعليمات بين المتعاملين وداخل الشركات

تؤدي عمليات الفصل بين السلطات إلى التقيد بإجراءات تنظيم المهام والتخصص في النشاط الذي أسند لكل طرف متعاقد في العملية الإنتاجية (أو في المهام الإدارية وعمليات التسيير وغيرها) ويكون أطراف العملية الإستثمارية سواسية أمام القانون. وأمام سلطة الضبط والتقرير والمتابعة، حيث تعد عمليات الإمتثال للقوانين والتعليمات من مرتكزات الحكامة ومن قواعد التسيير والإدارة والشراكة، ومن أهم ضوابط المعاملات (القانونية والاقتصادية - والإدارية والتجارية والدبلوماسية...)

ويعتبر تجاوز أو التعدي على القوانين انهيارا للقواعد والأطر المنظمة لكل نشاط.

* حوكمة نظم الإعلام والإتصال:

تتعدد آليات الإتصال والإعلام في الدول والأنظمة، وفي المؤسسات والشركات ومختلف إدارات الدولة، ويعتبر تنوعها وفعاليتها وتوفرها من بين أسباب النجاح في ممارسة الحكم الرشيد حيث تتعدد قنوات الإتصال والتشاور والإجتماعات والتنسيق والمتابعة لمختلف مهام الإدارة والتسيير ومداولات الحكم وتعتبر نظم الإعلام شريانا تحيين المعلومات والإرتباط بالأجهزة الحكومية والتشريعية والتنفيذية، والإرتباط بمصادر القرار والتوجيه والمتابعة والضبط.

كما تمثل نظم الإتصال بتعدد آلياتها الوسيلة الأهم في تنفيذ المهام والبرامج وفي اطلاع المسيرين والمديرين بالمستجدات لاتخاذ التدابير اللازمة لحل المشاكل ومتابعة ذهولات الإنجاز وتنفيذ المهام، وتحظى نظم الإعلام والإتصال للتحويم والتجديد والحماية.

(٣٥)

الشفافية والنزاهة:

شفافية: (التسيير - العدالة - المساءلة - الحصول على المعلومات)

النزاهة: (التخصص - الإدارة - الإعلام والاتصال - الرقابة - الضبط ...)

حماية الحقوق والمصالح والمكتسبات

- حقوق الملكية - المادية - المكتسبة - الفكرية - الجغرافية التجارية ...
- مصالح الأفراد - المؤسسات - الدولة - المتعاملين والشركاء المستهلك - المنظمات - الدول ...
- المكتسبات - المادية الفكرية - القومية الوطنية ...